

الفصل ٢٠

تعزيز دور التجارة والصناعة

مقدمة

٢٠ - ١ تؤدي دوائر الأعمال والصناعة ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، دورا حاسما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد . ويمكن النظام السياسي المستقر دوائر الأعمال والصناعة من العمل بطريقة تتسم بالمسؤولية والكفاءة ومن تنفيذ السياسات الأطول أجلا ويشجعهما على ذلك . ذلك أن زيادة الرخاء ، وهو هدف رئيسي لعملية التنمية ، تأتي أساسا من أنشطة التجارة والصناعة . فالمؤسسات التجارية ، كبيرها وصغيرها ، رسمية وغير رسمية ، هي التي تهيئ الفرص الرئيسية للتجارة والتوظيف والرزق . وتساهم الفرص التجارية المتاحة للمرأة في تنميتها مهنيا ، وتعزز دورها الاقتصادي ، وتساعد في تحول النظم الاجتماعية . وينبغي على دوائر الأعمال والصناعة ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية والمنظمات الممثلة لها ، أن يكونوا شركاء كاملين في تنفيذ وتقييم الأنشطة ذات الصلة بجدول أعمال القرن ٢١ .

٢٠ - ٢ ويمكن عن طريق زيادة كفاءة عمليات الانتاج ، والاستراتيجيات الوقائية ، ونظافة تكنولوجيات وأساليب الانتاج طوال دورة عمر المنتج ، وبالتالي تقليل النفايات أو تفاديها ، أن تؤدي سياسات وعمليات التجارة والصناعة ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، دورا رئيسيا في تقليل الآثار بالنسبة إلى استخدام الموارد والبيئة . والمبتكرات التكنولوجية ، والتطوير ، والتطبيقات ، وعمليات النقل ، وجوانب المشاركة والتعاون الأكثر شمولا ، أمور تدخل إلى حد كبير في مجال التجارة والصناعة .

٢٠ - ٣ وينبغي على دوائر الأعمال والصناعة ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، التسليم بأن إدارة البيئة هي من الأولويات العليا للشركات ، وبأنها عامل أساسي في تحديد التنمية المستدامة . ويقوم بعض القادة المستثمرين للمؤسسات بالفعل بتنفيذ سياسات وبرامج "الرعاية المسؤولة" والحرص على الصالح العام في عملية الانتاج ، وتشجيع الانفتاح والحوار مع الموظفين والجماهير ، وإجراء عمليات فحص للبيئة وتقييمات للتقيد بالمعايير البيئية . ويتزايد ما يقوم به هؤلاء القادة في دوائر الأعمال والصناعة ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، من مبادرات طوعية ، ومن تشجيع وتنفيذ لقواعد منروضة ذاتيا ومن تحمل مزيد من المسؤوليات للتأكد من أن أنشطتهم تترك أقل الآثار الممكنة في الصحة البشرية والبيئة . وقد ساهمت في ذلك أساليب التنظيم التي دخلت في بلدان كثيرة ، وتزايد وعي المستهلكين وعامة الجمهور ، واستنارة قيادات دوائر الأعمال والصناعة ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية . ويمكن بصورة متزايدة أن تحقق التجارة والصناعة ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، إسهاما إيجابيا في التنمية المستدامة عن طريق استخدام أدوات اقتصادية مثل آليات السوق الحرة والتي ينبغي أن تعكس فيها أسعار السلع والخدمات بصورة متزايدة التكاليف البيئية لمدخلاتها ، وإنتاجها واستعمالها ، وتدويرها وتصريفها ، وذلك رهنا بالأحوال الخاصة بكل بلد .

٣٠ - ٤ ويعتبر تحسين نظم الانتاج باستخدام تكنولوجيا وعمليات تزيد من كفاءة استخدام الموارد وفي نفس الوقت تقلل الفضلات - أي تحقيق الأكثر بالأقل - طريقا هاما نحو تحقيق الاستدامة للتجارة والصناعة . كما أن تسهيل وتشجيع الابداع والقدرة على التنافس والمبادرات الطوعية أمور لازمة لتشجيع زيادة التنوع والكفاءة والخيارات المؤثرة . ومن أجل تلبية هذه الاحتياجات الرئيسية وزيادة تعزيز دور التجارة والصناعة ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، يقترح البرنامج التاليان .

المجالات البرنامجية

ألف - التشجيع على زيادة نظافة الانتاج

أساس العمل

٣٠ - ٥ يتزايد الادراك بأن شؤون الانتاج والتكنولوجيا والادارة غير الكفوة في استخدام الموارد تترك فضلات لا يعاد استخدامها وتخلق نفايات لها أثر سلبي في الصحة البشرية والبيئة ، وتصنع منتجات تسبب عند استخدامها آثارا أخرى ويصعب إعادة تدويرها ، ولا بد من استبدالها بتكنولوجيات وهندسة جيدة وممارسات ودراسة إدارية تقلل إلى أدنى حد من النفايات طوال دورة المنتجات . ومفهوم زيادة نظافة الانتاج يعني ضمنا محاولة بلوغ أقصى أنواع الكفاءة في كل مرحلة من دورة المنتجات . ونتيجة ذلك هي تحسين القدرة التنافسية العامة للمؤسسات التجارية . وقد اعترفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في مؤتمرها الوزاري المعني بالتنمية الصناعية المستدامة بيثيا الذي عقد في كوبنهاغن في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١^(١) بالحاجة إلى الانتقال نحو سياسات تزيد من نظافة الانتاج .

الأهداف

٣٠ - ٦ تستهدف الحكومات ، ودوائر الأعمال والصناعة ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، زيادة كفاءة استخدام الموارد ، بما في ذلك إعادة استعمال الفضلات وتدويرها ، وتقليل كمية الفضلات المتخلقة عن كل وحدة من الناتج الاقتصادي .

الأنشطة

٣٠ - ٧ ينبغي للحكومات ودوائر الأعمال والصناعة ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، أن تعزز أوجه المشاركة من أجل تنفيذ مبادئ ومعايير التنمية المستدامة .

٣٠ - ٨ وينبغي للحكومات أن تحدد وتنفذ مزيدا من الأدوات الاقتصادية والاجراءات المعيارية مثل القوانين والتشريعات والمعايير ، بالتشاور مع دوائر الأعمال والصناعة ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، من أجل تعزيز اتباع طرق إنتاج أنظف ، مع مراعاة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . كما ينبغي تشجيع المبادرات الخاصة الطوعية .

٣٠ - ٩ وينبغي للحكومات ودوائر الأعمال والصناعة ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية ، أن تعمل على وضع مفاهيم ومنهجيات لإدماج التكاليف البيئية في آليات المحاسبة والتسعير .

٣٠ - ١٠ وينبغي تشجيع قطاع الأعمال والصناعة ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، على القيام بما يلي :

(أ) تقديم تقارير سنوية عن سجلاتهم البيئية ، وكذلك عن استخدامهم للطاقة والموارد الطبيعية ؛

(ب) اعتماد مدونات لقواعد السلوك التي تشجع أفضل الممارسات البيئية ، مثل الميثاق التجاري للتنمية المستدامة الصادر عن الغرفة التجارية الدولية ، ومبادرة الصناعة الكيماوية عن الرعاية المسؤولة ، وتقديم تقارير عن تنفيذها .

٣٠ - ١١ وينبغي أن تسعى الحكومات إلى ترويج التعاون بين المؤسسات في مجال التكنولوجيا والدراية الفنية بحيث يشمل تحديد التكنولوجيات المناسبة وما يتعلق بها من التقييم ، والبحث والتطوير ، والادارة والتسويق ، وزيادة نظافة الانتاج .

٣٠ - ١٢ وينبغي أن تدخل الصناعة سياسة نظافة الانتاج في عملياتها واستثماراتها كافة ، مع مراعاة أثرها في الموردين والمستهلكين .

٣٠ - ١٣ وينبغي أن تتعاون رابطات الصناعة والتجارة مع العاملين والنقابات على استمرار تحسين المعرفة والمهارات اللازمة لتنفيذ عمليات التنمية المستدامة .

٣٠ - ١٤ وينبغي أن تشجع رابطات الصناعة والتجارة كل شركة على القيام ببرامج لتحسين الوعي بالبيئة والمسؤولية عنها في جميع المستويات ، لزيادة إحساس هذه المؤسسات بأهمية عملها على تحسين الأداء البيئي القائم على أساس الممارسات الادارية المقبولة بيئيا .

٣٠ - ١٥ وينبغي أن تزيد المنظمات الدولية من أنشطة التعليم والتدريب والتوعية المتعلقة بزيادة نظافة الانتاج ، بالتعاون مع الصناعة والأوساط الأكاديمية والسلطات الوطنية والمحلية المعنية .

٣٠ - ١٦ وينبغي أن تعمل المنظمات الدولية وغير الحكومية ، بما في ذلك الرابطات التجارية والعلمية ، على تعزيز نشر المعلومات المتعلقة بزيادة نظافة الانتاج ، وذلك بزيادة توسيع قواعد البيانات الموجودة مثل المركز الدولي لتبادل المعلومات عن تقنيات الانتاج الأقل تلويثا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

والمركز الدولي للحساب الالكتروني/المكتب الدولي للبيئة ، وينبغي أن تقيم شبكة من المنظمات الوطنية والدولية للمعلومات .

باء - تشجيع روح المبادرة التي تتسم بالمسؤولية

أساس العمل

٢٠ - ١٧ إن روح المبادرة هي من أهم القوى الباعثة على الابتكار وزيادة فعالية السوق والاستجابة للتحديات ومواجهة الفرص . ويضطلع منظمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل خاص بدور هام جدا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أي بلد . وكثيرا ما يكون هؤلاء المنظمون أهم وسائل التنمية الريفية ، إذ تزيد مشاريعهم من العمالة خارج المزارع وتوفر السبل الانتقالية لتحسين سبل كسب العيش للمرأة . ويمكن أن تؤدي روح المبادرة التي تتسم بالمسؤولية دورا رئيسيا في تحسين كفاءة استخدام الموارد ، والحد من الأخطار والأضرار ، وتقليل النفايات إلى أدنى حد والحفاظ على نوعية البيئة .

الأهداف

٢٠ - ١٨ تقترح الأهداف التالية :

(أ) تشجيع مفهوم الحرص على الصالح العام في إدارة واستخدام منظمي المشاريع للموارد الطبيعية ؛

(ب) زيادة عدد منظمي المشاريع المشتركين في مشاريع تجارية تعزز سياسات التنمية المستدامة وتنفذها .

الأنشطة

٢٠ - ١٩ ينبغي للحكومات أن تشجع إقامة وتشغيل مؤسسات تدار بطريقة مستدامة . وتشمل هذه المجموعة تدابير تنظيمية ومحفزات اقتصادية ، وتبسيط الاجراءات الادارية لضمان الحد الأقصى من الفعالية عند تناول الطلبات المقدمة للموافقة عليها ، وذلك لتسهيل قرارات الاستثمار ، وتقديم المشورة والمساعدة فيما يتعلق بالمعلومات ، وتقديم الدعم للبنية الهيكلية الأساسية وتشجيع الحرص على الصالح العام .

٢٠ - ٢٠ وينبغي للحكومات أن تشجع ، بالتعاون مع القطاع الخاص ، إنشاء صناديق رأسمالية للمشاريع ، تخصص لمشاريع وبرامج التنمية المستدامة .

٢٠ - ٢١ وينبغي أن تدعم الحكومات عقد دورات تدريبية في مجال الجوانب البيئية لإدارة المشاريع ، بالتعاون مع مؤسسات الأعمال والمؤسسات الصناعية والأوساط الجامعية والمنظمات الدولية . وينبغي أن يوجه الاهتمام أيضا نحو إعداد برامج تدريب مهني للشباب .

٣٠ - ٢٢ وينبغي تشجيع دوائر الأعمال والصناعة بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، على وضع سياسات تأخذ بها شركاتها على الصعيد العالمي بصدد التنمية المستدامة ، وأن تعمل على إتاحة أنواع التكنولوجيا السليمة بيئياً لفروع تملكها أساساً شركاتها القابضة في البلدان النامية بدون أعباء خارجية إضافية ، وتشجيع فروع الشركات في الخارج على تعديل إجراءاتها بحيث يراعى فيها الظروف البيئية المحلية ؛ وتبادل الخبرات مع السلطات المحلية والحكومات الوطنية والمنظمات الدولية .

٣٠ - ٢٢ وينبغي للمؤسسات التجارية والصناعية الكبرى ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، أن تعد برامج مشاركة مع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم ، للمساعدة على تسهيل تبادل الخبرات في مجال المهارات التنظيمية وتنمية الأسواق والدراية التقنية ، بمساعدة المنظمات الدولية حيثما كان ذلك مناسباً .

٣٠ - ٢٤ وينبغي لدوائر الأعمال والصناعة أن تنشئ مجالس وطنية للتنمية المستدامة ، وأن تساعد على تعزيز تنظيم المشاريع في القطاعين الرسمي وغير الرسمي . وينبغي تسهيل انضمام النساء من منظمي المشاريع إلى عضوية هذه المجالس .

٣٠ - ٢٥ وينبغي لدوائر الأعمال والصناعة ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، أن تزيد البحث في أنواع التكنولوجيات السليمة بيئياً وتنميتها ، وفي نظم الإدارة البيئية ، بالتعاون مع الأوساط الجامعية والمؤسسات العلمية/الهندسية ، مع الاستفادة بمعارف السكان الأصليين حيثما كان ذلك ممكناً .

٣٠ - ٢٦ ينبغي لدوائر الأعمال والصناعة ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، أن تؤمن إدارة مسؤولة وأخلاقية للمنتجات وعمليات التصنيع من حيث الصحة والسلامة والجوانب البيئية . وفي سبيل ذلك ، ينبغي للمؤسسات التجارية والصناعية زيادة الانضباط الذاتي ، مسترشدة بما يناسب من مدونات القوانين والمواثيق والمبادرات المدمجة في جميع عناصر تخطيط الأعمال واتخاذ القرارات ، مع تعزيز الوضوح والحوار مع الموظفين وعامة الجماهير .

٣٠ - ٢٧ وينبغي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والثنائية أن تواصل تشجيعها ودعمها لمنظمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ، الذين يقومون بأنشطة إنمائية مستدامة .

٣٠ - ٢٨ وينبغي للمنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة أن تحسن آلياتها فيما يتعلق بمدخلاتها في مجالات المؤسسات التجارية والصناعية وعمليات رسم السياسات والاستراتيجيات ، وذلك لكفالة تعزيز الجوانب البيئية في الاستثمارات الخارجية .

٣٠ - ٢٩ ينبغي للمنظمات الدولية أن تزيد دعمها المتقدم للبحوث والتطوير في مجال تحسين المتطلبات التقنية والإدارية اللازمة لتنمية مستدامة ، ولاسيما الدعم المتقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية .

وسائل التنفيذ

التمويل وتقدير التكلفة

٣٠ - ٣٠ إن الأنشطة المشمولة في هذا المجال البرنامجي هي في معظمها تغييرات في توجيه الأنشطة القائمة ، وليس من المتوقع أن تكون التكاليف الإضافية هامة . وتكاليف الأنشطة التي تضطلع بها بعض الحكومات والمنظمات الدولية سبق إدراجها فعلا في مجالات برنامجية أخرى .

الحواشي

(١) انظر A/CONF.151/PC/125 .